استدراكات الدولت آبادي على ابن الحاجب في الكافية

طالبة الماجستير: غالية جانودي

كلية الآداب – جامعة البعث

اشراف الدكتور: عصام الكوسى

الملخص:

هذا البحثُ قائمٌ على إيرادِ جُملةٍ من الإيضاحاتِ التي عرضَها الدّولت آبادي في شرحِ الكافيةِ، فيتوالى فيه نظرُه فيما نصَّ عليه ابنُ الحاجب في متنِ الكافيةِ، وما استلزمهُ ذلك من إضافةٍ إلى كلامِ الماتنِ، أو شرحٍ لِما يحتملُهُ كلامُهُ من المعنى، أوِاستغناءٍ عن بعضِ ما في المتنِ من نُصوصٍ لا حاجةَ إليها، والشّارحُ في ذلك سائرٌ على الطّريقةِ المعهودةِ للعلماءِ في شرحِ المتونِ النّحوية، وبان من التتبُّعِ لكلامِ الشارحِ الاستعانةُ بالشّواهدِ الدّائرةِ في كتبِ النّحو، وبما صنعَهُ النّحاةُ من وصفٍ لما فيها من أحوالِ البيانِ ومناسباتِهِ، وما يختصُّ به كلُّ شاهدٍ من أحكامٍ لهُ، وما يشتركُ فيه مع غيرِهِ من تلك الأحكام.

الكلمات المفتاحية: الاستدراك، الّدولت آبادي، ابن الحاجب، الكافية .

Summary:

This research is based on the inclusion of a number of clarifications presented by AL-Dawlat Abady in his explanation of Al-Kafia,and he looks at what Ibn Al-hajib said or stipulated in the text of Al-Kafia, and what this necessitated from adding to the words of al-Matn or an explanation of what his words might have meaning,or dispensing with some of what he said. In the text there are text that are not needed,and the explanation is in the usual method used by scholars in explaining the grammatical texts. It appeared from following the words of the explanation and the witnesses in the grammar books were used, and the grammarians described the state of the statement and its occasions.Each witness has rulings and whate he shares with other of those ruling.

المقدّمة:

إنَّ من أحسنِ العلومِ وأفضلِها؛ العلومُ الّتي تستندُ إلى أصلٍ قويٍّ متين، عريقٍ في القِدَمِ، ثابت الجذرِ، كثير الخيرِ، وأيُّ علمٍ يستندُ إلى سندٍ طويلٍ تكون المعرفةُ فيهِ تراكميّةً، وهنا من الطّبيعي أن نجدَ مآخذَ يأخذها اللّاحقُ على السّابقِ، ويُصوّبُ أخطاءَ مَنْ سبقَهُ، ويُضيفُ عليهِ أشياءَ لم يفطنْ لها، ويُطلَقُ على هذِهِ المآخذ والإضافات اسمُ الاستدراكات، ولعلَّ من أكثرِ العلومِ الّتي نجدُ فيها استدراكاتٍ كثيرةٍ علمُ النّحو العربيّ.

وقد وُلِدتْ بذرةُ هذِهِ الاستدراكات منذُ بدايةِ وضعِ النّحاةِ المُتقدّمين مسائلَهم النّحويّة، وتدوينها، ثمّ توسّعتْ أكثرَ مع الخلافاتِ الّتي نشأتْ بين مدرستَيْ البصرة والكوفة النّحويّتين، بل إنّ نحاةَ المدرسةِ الواحدةِ قد اختلفوا في مسائلهم النّحويّة، وخطّأَ بعضُهم سابقَهُ أو معاصِرَهُ، فنرى المبرّدَ (ت285هـ) قد خالفَ سيبويه(ت180هـ) في مواضِعَ وأجازَ أشياءَ لم يُجزها سيبويه، حتّى صنّفَ ابنُ ولّاد التّميمي(ت332هـ) كتابهُ " الانتصار لسيبويه على المبرّد " ليبيّنَ فيهِ خطأَ المبرّدِ وتعسّفَهُ في ما ذهبَ إليه، وليُنَبّهَ إلى صوابِ سيبويه، وقد أوضحَ ذلك في مقدّمةِ كتابِهِ، قال: " هذا كتابٌ نذكرُ فيهِ المسائلَ الّتي زعمَ أبو العبّاسِ محمّد بنُ يزيد أنّ سيبويه غلطَ فيها، ونُبيّنُها، ونردُّ الشُّبه الّتي لحقتْ فيها، ولعلَّ بعضَ مَنْ يقرأ كتابنا هذا يُنكِر ردّنا على أبي العبّاس، وليس ردُّنا عليه بأشنعَ مِنْ ردّهِ على سيبويه، فإنّهُ ردّ عليهِ برأي نفسِهِ ورأي من دون سيبويه، ومع ردِّنا عليهِ فنحنُ معترفون بالانتفاعِ بهِ؛ لأنّهُ نبّهَ على وجوهِ السّؤالِ ومواضع الشّكِ، إلّا أنّهُ إذا تبيّنَ الحقُّ كان أولى بنا وأعودَ بالنّفعِ علينا "[1].

واستعملَ النّحاةُ مصطلحاتٍ عدّة مرادفةً لمُصطلحِ الاستدراك، مثل: التّعقُّبات والاعتراضات.

أمّا معنى الاستدراكُ، فهو في اللُّغةِ من الدّرَك، وجاءَ في لسانِ العرب:" الدَّرَكُ: اللّحاقُ، والدَّرْكُ اللّحاقُ والوصولُ إلى الشّيء..... والدّركُ: التَّبِعةُ، يُسكَّنُ ويُحرّكُ..... واستَدْرَكَ الشّيءَ بالشّيءِ: حاولَ إدراكهُ بِهِ"[2].

وفي الاصطلاحِ قال التّهانوي :" يُطلَقُ عند النُّحاةِ على دفعِ توهّمٍ ناشئٍ من كلامٍ سابقٍ"[3].

ولعلَّ أولَّ من صنّف كتاباً صريحاً في الاستدراك هو أبو بكر الإشبيلي الزّبيدي (ت379هـ) عنوانهُ: "الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزّيادات على ما أوردهُ فيه مُهذّباً" عُنِيَ فيه بالأبنيةِ الصّرفيّةِ فقط دون التّطرُّق إلى المسائل النّحويّةِ، وممّا حملَ عنوانَ الاستدراك أيضاً كتابُ الاستدراك على أبي علي الفارسي في كتابهِ الحجّة" لعليّ أبي الحسن بن الحسين الباقولي(ت543هـ)، وهو كتابٌ مُستدرِك لما غفلَ عنهُ أبو علي الفارسي(ت377هـ) في كتابهِ "الحجّة للقرّاء السّبعة".

وفي الدّراساتِ الحديثةِ ألّف الدّكتور خليل بنيان الحسّون كتابهُ " المستدرَك على معجماتنا" وهو كتابٌ اهتمَّ الباحثُ

---

[1] –انظر ص43

[2] – لسان العرب مادّة :درك 419/10

[3] – كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم 150

فيهِ بذكرِ استدراكاتٍ على أبنيةٍ ومصادرَ أخلّت بها المُعجماتُ العربيّةُ حسبَ ما ذهبَ إليه الباحثُ، وممّا لهُ عنوان الاستدراك في الدّراساتِ الحديثةِ أيضاً كتابُ" الاستدراك النّحوي عند المتأخّرين والمُحدَثين دراسة تحليليّة" للدّكتور نزار بنيان الحميداوي، وممّا عُنِيَ بموضوع الاستدراك في النّحو حديثاً " كتابُ استدراكات الشّيخ عضيمة على النّحاة في كتابهِ دراسات لأسلوبِ القرآن" للباحثة شيماء خضر خلف الله عوض، أيضاً من كتب الاستدراك النّحوي كتابُ "استدراكات المُرادي على ابن مالك في شرحهِ للألفيّة" للدّكتور حسين حسن عبدالرّحمن، وكتابُ " استدراكات البغدادي على الرّضي في خزانةِ الأدب" للباحثة أمل محمّد عبد المجيد التّلمُساني.

والاستدراكات لا تكون فقط بإضافةِ رأي لم يذكرْهُ النّحوي السّابق، وذكْرِ جوانبَ غفلَ عنها المُتقدّمُ وفطِنَ لها المُتأخّرُ، بل تكونُ أيضاً بالاستشهاد والأمثلة الّتي يستعينُ بها النّحوي ليؤيّدَ حجّتَهُ في مسألةٍ نحويّةٍ ولم يكن سابقُهُ قد استعانَ بها.

والبحثُ الآتي يُقدّمُ بعضَ ما وضعهُ الدّولت آبادي من الاستدراكِ على ابنِ الحاجب، وذلك أنَّ الدّولت من شُرّاحِ الكافيةِ في النّحو لابنِ الحاجب، وممّن لهم استدراكاتٌ في الشّرحِ، فوضعَ جُملةً من الإيضاحاتِ أضافها إلى كلامِ ابنِ الحاجب أبانَ فيها الاحتياجَ إلى الاحترازِ، والتّوقّي في فَهْمِ كلامِ ابنِ الحاجب، وبيانِ مرادِهِ في عرضهِ المسائلَ النّحويةَ فبدأتُ البحثَ بمقدّمةٍ تحدّثتُ فيها عن معنى الاستدراك اللّغوي والاصطلاحي، وذكرتُ مصنّفاتٍ في الاستدراك، بعد ذلك ذكرتُ ترجمةً لابنِ الحاجب، وتحدّثتُ على نحوٍ مُقتضبٍ عن كتابِهِ الكافية، ثمّ أوردتُ ترجمةً للدّولت آبادي، وتحدّثتُ عن شرحهِ للكافية بإيجازٍ، وأخيراً ختمتُ البحثَ بجملةٍ من النّتائج الّتي تمّ الوصولُ إليها، وتبعَ الخاتمة ثبتٌ للمصادرِ والمراجع الّتي تمّت العودة إليها والاستفادة منها.

***مشكلة البحث وأهميّته:**

يعرضُ هذا البحثُ بعضَ المسائلِ النّحويةِ في شرحِ الدّولت آبادي الهندي لكافيةِ ابنِ الحاجب، وأهميّةُ تلك المسائل أنّها تُفيدُ في تعلُّمِ طريقةِ الدّولت في شرحهِ الكافية، وحلّهِ لمُعضلاتها، واتّباعِهِ ما اتّبعهُ شُرّاحُ الكافيةِ كالرّضي وغيرِه من التّفسير لألفاظِ ابنِ الحاجب فيها، والجديدُ فيه إنشاءُ نصٍّ نحويّ مأخوذٍ ممّا عند الدّولت، وابنِ الحاجب من علمِ النّحو والصّرف، وما عندهما من الإيضاحِ للصّلةِ الوثقى بين التّوجيهِ الإعرابي، وبين المعنى الذي تحتملهُ الأمثلةُ والشّواهد.

***أهدافُ البحثِ وأسئلتُهُ:**

يكشفُ هذا البحثُ طرَفاً من شرحِ الدّولت على شرحِ الكافيةِ ، ويُقدّمُ نُصوصاً مختارةً من أسلوبِهِ في الشّرح، فالقارئُ لشرحِهِ يتساءلُ ضروباً من التّساؤلات، مثل: هل حفظَ الدّولت شرحَ الرّضي على الكافية؟ وماالطّريقة الّتي حفظ بها ذلك الشّرح؟ وكيف قدّمهُ لمتعلّمي النّحو والصّرف؟ وكم شاهداً حفظَ قبلَ إنشائهِ شرحهِ؟ وهل هناك مزجٌ بين قواعدِ النّحو، والبلاغة في شرحِ الدّولت للكافية؟

***الإطار النّظري والدّراسات السّابقة:**

الحدُّ المتصوّرُ لهذا البحثِ لا يتعدّى أبوابَ النّحو في الكافية، وهي أبوابُ جميعِ كتبِ النّحو ابتداءً من كتابِ سيبويه وماتلاهُ من المصنّفاتِ المُختصرةِ، والمتوسّطةِ، والمطوّلةِ، والكافيةُ من المختصراتِ لأنّها متنٌ موضوعٌ للحفظِ ثمّ الشّرحِ، وثمّةَ إشارات في هذا البحثِ إلى أبحاثٍ أخرى تخصُّ ابنَ الحاجبِ، وتقفُ على ما عندهُ من العلمِ بالنّحو والصّرف والبلاغة.

ومن الكتب الّتي صُنّفت في الاستدراكات قديماً وحديثاً:

-"الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزّيادات على ما أوردهُ فيه مُهذّباً" لأبي بكر الزّبيدي(ت379هـ)

-"الاستدراك على أبي علي الفارسي في كتابِهِ الحجّة" لعليّ أبي الحسن بن الحسين الباقولي(ت543هـ).

-وفي الدّراسات الحديثة ألّف الدّكتور خليل بنيان الحسّون كتابهُ "المُستدرَك على مُعجماتنا".

-وسبقَ هذا الكتاب كتاباً للدّكتور بنيان نفسه، تحت عنوان "النّحويّون والقرآن" .

-"الاستدراك النّحوي عند المُتأخّرين والمُحدثين دراية تحليليّة" للدّكتور نزار بنيان الحميداوي.

***منهج البحثِ وإجراءاته:**

طريقةُ الإنشاءِ لهذا البحثِ تقومُ على إيرادِ المسألةِ النّحويّةِ من شرحِ الدّولت، ثمّ إبرازِ ما يريدُ إيضاحهُ فيها من الوصفِ للشّواهد المدروسة، إذ تمّ تقسيمُ البحثِ إلى مقدّمةٍ وعرضٍ تضمّن ترجمةً لابنِ الحاجب والدّولت آبادي، والحديث عن كتابِ الكافية وأهمِ الشّروحِ عليه، ثمّ تحدّث عن شرحِ الدّولت وشرحِ ابن الحاجب على الكافية، ثم انتقلَ بعد ذلك لتتبُّعِ أهمّ استدراكاتِ الدّولت آبادي على ابن الحاجب في شرحِ الكافية، ثمَّ خُتِمَ البحثُ بجملةٍ من النّتائجِ يليها ثَبْتُ للمصادرِ والمراجع.

وفيما يأتي مخطّطٌ للبحثِ:

-مقدّمة.

-العرض: ابنُ الحاجب (اسمهُ ونسبهُ)

كتابُ الكافية

الدّولت آبادي(اسمُهُ ونسبُهُ)

كتابُهُ " شرح الكافية"

استدراكاتُ الدّولت آبادي على ابنِ الحاجب

نتائجُ البحثِ.

ثَبْتُ المصادرِ والمراجع.

***ابنُ الحاجب (اسمهُ، نسبُهُ)**[1]

أبو عمرو عثمان بنُ عمر بن أبي بكر ابن يونس الدّوني ثمّ المصري الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب، المُلقّب جمال الدّين. كان والدُهُ حاجباً للأميرِ عز الدّين موسك الصّلاحي وكان كرديّاً.

وُلِدَ ابنُ الحاجب سنةَ سبعين وخَمْسِ مائةٍ، بإسْنَا وهي قرية بصعيد مصر الأعلى من بلادِ الصّعيد، ودخلَ أبوهُ القاهرة، فدرسَ في مدارسِها، ثمَّ قَدِمَ دمشقَ، وأقامَ فيها زمناً واشتغلَ فيها، ودرسَ بالجامعِ الأمويّ بزاويةِ المالكيّة، فأكبَّ الفضلاءُ عليهِ وانتفعوا بهِ كثيراً، فلمّا وقعَ بينَهُ وبين صاحبِ دمشقَ ما وقعَ مع الشّيخ عزِّ الدّين أبي محمّد، أمرَهُما بأن يَخْرُجا من بلدِهِ، ودخلا القاهرة وجلس الشّيخُ أبو عمرو بالفاضليّة موضع الشّاطبي، وقصدَهُ الطّلَبَةُ ثمَّ توجّهَ إلى الاسكندريّة ليُقيمَ بها، وظلَّ فيها إلى أن تُوفّيَ في السّادسِ والعشرينَ من شوّال سنةَ ستٍّ وأربعين وستِّ مائةٍ.

حفظ القرآن في صغرِهِ وأخذ بعضَ القراءاتِ عن الشّاطبي وسمعَ منهُ اليسيرَ، وقرأ بالسّبعِ على أبي الجودِ وسمعَ من البوصيري وجماعة، وتفقّهَ على أبي منصور الإبياري وغيرِهِ وتأدّبَ على الشّاطبي وابنِ البنّاء، ولزمَ الاشتغالَ حتى برعَ في الأصولِ والعربيّةِ، وكان من أذكياءِ العالم.

تركَ ابنُ الحاجب مصنّفاتٍ كثيرةٍ لعلَّ من أهمّها: الكافية في النّحو، الأمالي النّحويّة، الإملاء على الكافية، الإيضاح في شرحِ المفصّل، المقصد الجليل في علم الخليل، منتهى الوصول والأمل في عِلْمَي الأصول والجدل، وغير ذلك .....

***كتاب الكافية:**

كتابُ الكافية لابنِ الحاجب من أهمّ المنظوماتِ النّحويّةِ الّتي ضمَّتْ قواعدَ النّحو باختصارٍ وإيجاز، وأشارتْ إلى آراءِ النّحاةِ وخلافاتِهم في القضايا النّحويّةِ بشكلٍ مُقتضَب، وفصلَ فيها مُصنِّفُها النّحوَ عن الصّرفِ، ولمّا كانتْ على هذا القدرِ من الأهميّةِ غدتْ محطَّ أنظارِ النّحويّين الّذين تناولولها بالشّرحِ والتّعليق، ووضّعتْ عليها شروحٌ كثيرةٌ منها[2]:

شرحٌ للمُصنِّف نفسه أسماهُ: " الإملاء على الكافية"، شرحٌ لرضيّ الدّين الاستراباذي، شرحٌ لمحمّد ابن إبراهيم بن سعد بن جماعة، شرحٌ لركن الدّين الاستراباذي أسماهُ :"الوافية"، شرحٌ لجلال الدّين الغجدواني، شرحٌ لأبي بكرٍ الخبيصي، شرحٌ لشهاب الدّين بن عمر الهندي، شرحٌ لعبدالرّحمن الجامي أسماهُ:"الفوائد الضّيائيّة"، شرحٌ لعصام الدّين الإسفرائيني، وشروحٌ كثيرة غيرها عدا الحواشي الّتي علّقت على شروح الكافية، وكلُّ ذلك يدلُّ على أهميّة الكافية، ويبيّن المنزلة الّتي ارتقاها ابنُ الحاجب بين النّحويّين.

---

[1] – انظر وفيات الأعيان لابن خلّكان 248/3 –249، والوافي بالوفيات للصّفدي322/19–323، وغاية النّهاية لابن الجزري508/1–509، وهديّة العارفين لإسماعيل الباباني البغدادي 654/1، والأعلام للزّركلي211/4–655.

[2]– انظر كشف الظّنون لحاجي خليفة 1370/2

الدّولت آبادي (اسمُهُ ونسبُهُ):

أحمد بنُ شمسِ الدّين بن عمر الزّاولي، شهاب الدّين الدّولت آبادي الهندي، وُلِدَ في مدينة أباد وفيها نشأ وتعلّم، عالم باللُّغةِ العربيّةِ، أخذ عن عبد المُقتدِر بن محمود الكندي الدّهلوي، تولّى القضاءَ مدّةً من الزّمنِ في مدينةِ آباد الهنديّة، تُوفّيَ في مدينةِ جونيور الهنديّة سنة **848هـ**، وقِيْلَ 849هـ.

من تصانيفِهِ: الإرشاد في النّحو، أسباب الفقر والغنى، البحر الموّاج والسّراج الوهّاج في تفسير القرآن، بديع الميزان في البلاغةِ والبيان، شرح بانَتْ سعاد، شرح الكافية لابنِ الحاجب في النّحو، مَنَاقب السّادات، رسالة في تقسيم العلوم وغير ذلك من الرّسائل[1]...

كتابُهُ: شرحُ الكافية:

جاء شرحُ الدّولت آبادي للكافية متوسّطاً، أفادَ فيهِ مُؤلّفهُ من الرّضي في مواضعَ عديدةٍ، وأفاد من ركنِ الدّين الاستراباذي في مواضعَ قلّة بدأهُ بالحمدِ وبمقدّمةٍ لا تتجاوز الصّفحة أثنى فيها على ابنِ الحاجب، وبيّنَ أهميّةَ الكافية ، وأثنى على نفسِهِ وذكرَ أنَّ شرحَهُ من أفضلِ الشّروحِ الّتي وُضِعَت على الكافية.

استفاضَ الدّولت آبادي في شرحِهِ في تفصيلِ القضايا المعروضةِ في متنِ الكافيةِ ، ونادراً ما كان يختصرُ أو يكتفي بالأمثلةِ والشّواهدِ المُستعانِ بها في الكافية، بل كان يشفعُ القضيّةَ النّحويّةَ في بعضِ المواضعِ بشواهدَ أخرى من القرآنِ الكريم، والحديثِ الشّريف، والشّعر، والأمثالِ، وفي بعضِ الأحايين كان يكملُ الشّاهدَ الّذي يكون مُصنّفُ الكافية قد اكتفى فيهِ بذكرِ موضعِ الشّاهد فقط لكنّهُ في مواضعَ أخرى لم يكن يذكر الآياتِ القرآنيّةِ أو الشّواهدَ الشّعريّةَ كاملةً بل يكتفي بموضعِ الشّاهد.

أولاً- استدراكاتُ الآبادي على القيودِ الاحترازيةِ[2] عندَ ابنِ الحاجب:

أ-1- الاستدراكُ في جوابِ الشرطِ المنفي:

يجيءُ جوابُ الشرط أحياناً مضارعاً مجرّداً من (لا) النافيةِ أو مقروناً بها، فيجوز حينئذٍ دخولُ الفاء عليه وتركُهُ قال ابنُ الحاجب : " وإذا كان مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً بـ (لا) فالوجهان وإلا فالفاءُ"[3] .

ومعنى قولِه (الوجهان):أنّ المضارعَ المنفيَّ بـ (لا) والواقعَ جوابَ شرطٍ يتجرّدُ من الفاء ويقترنُ بها، وأوضح

[1]-انظر كشف الظّنون لحاجي خليفة 1725/2، ونزهة الخواطر لعبد الحي الحسن الطّالبي171/2، وهديّة العارفين لإسماعيل الباباني127/1، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة245/1والجزء309/4، ومعجم المُفسّرين لعادل نُويهض53/1و54.

[2] – ألفاظ القيد والاحتراز والشّرط في علم النّحو بمعنى واحد وهي موجودة في كل أبواب النّحو والصّرف مثال: شرط المبتدأ تعريفه وكذلك قيده.

[3] – شرح الكافية للرضي 109/4

ذلك الدّولت بقوله: " أو منفيّاً بلا "، نحو:﴿**إنْ تدعوهم لا يسمعوا دعاءَكم**﴾[1]، و﴿ **فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً**﴾[2]، واحترز بقوله: " منفيّاً بلا " عنِ المنفي " بلم " فإنه مندرجٌ فيما سبق لكونهِ ماضياً معنًى، وعنِ المنفي " بلن " حيث يجبُ فيهِ الفاءُ؛ لعدمِ تأثيرِ أداةِ الشرطِ فيه معنى، وفي إطلاقهِ نظرٌ، حيث يُمنَعُ تركُ الفاءِ في المضارعِ مُصَدّراً بالسين أو سوف، والجوابُ أنّ ذلك الامتناعَ بالمانع، والموانعُ مستثناةٌ من القواعدِ وإن لم يَستثنِ" . [3]

ولعلَّ الشَّارحَ أرادَ بقولهِ: (وفي إطلاقه نظرٌ) التّحرّزَ من جواب الشرط المنفيّ بـ" لم"، و" لن" فالمنفيُّ بـ" لم " يمتنعُ فيه دخولُ الفاء، والمنفيُّ بـ " لن " تجِبُ فيه الفاءُ، ووجوبُها مع المنفي بـ" لن " يناظرُ وجوبَها مع " قد " في الماضي المثبتِ ومع " ما " و " لا " في الماضي المنفيّ بهما، قال الشارح:"(وإذا كانَ الجزاءُ...ماضياً) واقعاً(بغير قد) في الإثبات، ونحوِها من الحروف الموجبةِ للفاء، نحو: "ما و لا" في النفي حيثُ يجبُ الفاءُ حينئذٍ، نحو:" إنْ أحسنتَ إليَّ اليومَ فقد أحسنتُ إليكَ أمسِ"، و" إنْ تزرْني فما أهنتُكَ"، و"إنْ أتيتَني فلا ضربتُكَ ولا شتمتُكَ"، وتركَ ذكرَ (ما) ولا يتغيرُ الحكمُ، ولو أُريدَ الماضي المثبتُ لاستغنى عن هذا القيدِ لكنّهُ ينافيهِ قولُهُ(أو معنى)؛ لأنَّ ذلك في المضارعِ مع (لم)، وذلك بمعنى الماضي المنفي اللّهمّ إلا أنْ يُقالَ :لم أخرجْ بمعنى انتفى خروجي، فيكونُ بمعنى الماضي المثبتِ معنًى (لفظاً) تفصيلٌ للماضي (أو معنًى)، نحو:" إنْ خرجتَ لم أخرجْ" (لم يجُزِ الفاءُ) لتأثيرِ حرفِ الشّرطِ في المعنى"[4].

فالفاءُ لا تدخلُ في جوابِ الشّرطِ المنفيّ بـ" لم " لأنه بمعنى الماضي غيرِ المقرون بـ" قد "، ولهذا احترزَ ابنُ الحاجبِ بقولهِ: " بغير قد "؛ لأن الماضيَ المقرونَ بها واقعٌ ومحققٌ؛ أي ليس فيه معنى المستقبلِ كما يقتضي معنى الّتركيبِ الشّرطي، ولهذا تجبُ الفاءُ في جوابِ الّشرطِ المقرونِ بها وبقرائنَ تدلُّ على تحقُّقِ وقوعِ الفعلِ الماضي كأنْ يكونَ في الكلامِ لفظُ (من قبل كذا)، أو(أمس).

قال الخبيصي: " وإذا كانَ الجزاءُ ماضياً بغيرِ " قد " لفظاً أو معنى لم تجزِ الفاء "، نحو:" إنْ أكرمتَني أكرمتُك"، و"إنْ تكرمْني أكرمتُك " في الماضي اللفظيّ أو" لم أكرمْكَ "في المعنوي لتأثيرِ حرفِ الشّرطِ فيهِ من جهةِ المعنى حيثُ قلَبَ معناهُ إلى الاستقبالِ فاستُغنِي عنِ الرّابطةِ الدّالةِ على كونهِ جواباً بخلافِ ما فيه " قد " لفظاً أو تقديراً فإنّه ماضٍ محقّقٌ لم يؤثرْ فيه الشّرطُ فاحتيج إليها، وهو ما كان فيه لفظٌ آخرُ يدلُّ على المضيّ كقولهِ تعالى:﴿**إن يَسْرِقْ فقد سرَقَ أخٌ لهُ من قبل**﴾[5]، وكقولك:" إنْ أكرمتَني فقد أكرمتُك أمس" هذا في اللفظي، وأمّا في التّقديري

---

[1] –سورة فاطر 14/35

[2] –سورة الجن 13/72

[3] –المخطوط 105/و

[4] – المخطوط 105/و– 105 /ظ

[5] – سورة يوسف 72/12

فكقولهِ تعالى:﴿ **إنْ كانَ قميصُهُ قُدَّ من قُبُلٍ فصدقَتْ**﴾[1].

وقولُ الخبيصي معناهُ: أنّ الفاءَ في الآية ﴿**فقد سرَقَ أخٌ لهُ من قبل** ﴾لابدّ منها لوجودِ " قد " الدّاخلة على الماضي " سَرَقَ "، ولوجودِ "من قبل " الذي يُؤكّدُ انقضاءَ الفعلِ " سرَقَ "، وذلك يوجبُ ذِكْرَ الفاء لأنّ هذا الجوابَ يتناقضُ ويتعارضُ مع الشّرطِ الّذي يوضَعُ في الكلامِ للوقتِ المستقبلِ أو الآتي، قال ابنُ عقيل:" إذا كان الجوابُ لا يصلحُ أن يكونَ شرطاً وجبَ اقترانهُ بالفاء وذلك كالجملةِ الاسميّةِ، نحو:" إن جاءَ زيدٌ فهو محسنٌ "، وكفعلِ الأمرِ، نحو:" إنْ جاءَ زيدٌ فاضربْهُ "، وكالفعليّةِ المنفيّةِ بـ "ما"، نحو :" إنْ جاءَ زيدٌ فما أضربُهُ "، أو " لن "، نحو : " إنْ جاءَ زيدٌ فلنْ أضربَهُ"[2].

فالأمثلةُ التي ذكرَها ابنُ عقيل تُناظرُ الماضي الذي ذُكِرتْ معهُ " قد " في الاحتياجِ إلى الفاء، وذلك الماضي عبّر عنهُ ابنُ هشام بأنّهُ يمكنُ أن يكونَ انقضاؤُهُ حقيقيّاً أو مجازيّاً، قال:" أنْ يكونَ فعلُها ماضياً لفظاً ومعنى إمّا حقيقةً، نحو:﴿ **إنْ يسرِقْ فقد سرقَ أخٌ لهُ من قبل** ﴾ وإمّا مجازاً، نحو:﴿ **ومَنْ جاءَ بالسّيّئةِ فكبّتْ وجوهُهُم في النّار** ﴾[3] نزلَ هذا الفعلُ لتحقّقِ وقوعهِ منزلة ما وقع [4] .

و" قد " في الآيةِ ﴿فكبّتْ وُجوهُهُم ﴾مقدّرةٌ، وهو ما عبَّر عنه الخبيصي آنفاً بالتّقديري ؛ أي الماضي الذي تقدّرُ قبله " قد "، وذكرَ المثال " فصدقتْ " أي: فقد صدَقتْ، ويوضّحُ هذا قولُ أبي حيّانَ :" وهو على إضمارِ " قد " أي فقد صدقتْ .... ولو كانَ فعلاً جامداً أو دعاءً لم يحتجْ إلى تقديرِ" قد "[5]

فالحاصلُ ممّا تقدّمَ أنّ الدّولت تابعَ ابنَ الحاجبِ الذي قيّدَ وجوبَ الفاءِ في جوابِ الشّرطِ بكونِ الجواب ماضياً مقروناً بـ" قد" الملفوظ بها أو المقدّرة؛ لأنّ وجودَها يتعارضُ مع معنى الشّرطِ ، فإن لم تكنْ فيه" قد " ملفوظاً بها أو مقدّرة فدخولُ الفاءِ ممتنعٌ ؛ لأنّ حرفَ الشّرطِ يؤثّرُ في الجوابِ حينئذٍ، وهذا ما أشارَ إليه الدّولت، ثمّ إنّ الدّولت لهُ استدراكٌ على ابنِ الحاجبِ لمّا ذكرَ جوابَ الشّرطِ المنفي إذ يجوزُ استعمالُ الفاءِ وتركُها إذا كانَ الجوابُ مضارعاً منفياً بـ" لا " ووقفَ الدّولت عند المضارعِ المنفي بـ "لم" إذا كانَ جواباً للشّرط ، فلا تدخلُ عليه الفاء؛ لأنّه بمعنى الماضي الذي ليس فيه " قد " ، وأضاف الدّولت إلى قولِ ابنِ الحاجبِ المضارعَ المصدَّرَ بالسّينِ أو سوفَ، فهو يجب فيه دخول الفاء الرّابطة لجواب الشّرط كدخولها على الماضي الذي معه " قد ".

---

[1] – الموشح 622 والآية في سورة يوسف 26/12

[2] – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك19/4

[3] – سورة النمل 90/27

[4] – مغني اللبيب 217–218

[5] – البحر المحيط 298/5

ب-1- تقديمُ الآبادي أقوالَ البصريين في تبيين ما في الوجه النحويّ من الاحتراز:

ذكرَ الدّولت في بابِ تخفيفِ (إنّ) المكسورةِ الهمزةِ والمشدّدةِ أنّ قياسَها أنْ يبطُلَ عملُها عند تخفيفها، فإن عملتْ فذلك قليلٌ ، ونصَّ على أنّ ذلك قولُ البصريين ، وأعرضَ عن قولِ الكوفيّين الذين أوجبوا إبطالَ عملها مُطلقاً فقال:" ويجوزُ إلغاؤُها عنِ العمل غالباً، نحو:﴿**إن كلٌّ لمّا جميعٌ لدينا محضرون**﴾[1]، ويجوزُ إعمالُها، نحو:﴿**وإنْ كلاً لمّا ليوفينّهم ربُّك أعمالَهم**﴾[2] بتخفيف إنْ، وعند الكوفيّين يجبُ إلغاؤُها، والآيةُ حجَّةٌ عليهم "[3].

فمقتضى كلامِ الشارحِ أنَّ سماعَ النّصبِ في (كلاً) يُبطِلُ قولَ الكوفيّين الذين قالوا: إنّ تخفيفَها يزيلُ شبهَها اللّفظي بالفعلِ الماضي ، وأنَّ المخفّفةَ من عواملِ الأفعالِ لا الأسماءِ قال أبو البركات:" أمّا الكوفيّون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: إنما قلنا إنّها لا تعملُ لأنّ المشدّدةَ إنّما عملَتْ لأنّها أشبهتِ الفعلَ الماضيَ في اللفظ .... فإذا خُفِّفتْ فقد زالَ شبهُها به فوجبَ أن يبطُلَ عملُها، ومنهم مَنْ تمسّكَ بأنْ قالَ : إنّما قلنا ذلك لأنّ " إنّ " المشدّدةَ من عوامل الأسماء"[4].

وقولُ سيبويه دليلٌ على أنّ الدولت آخذٌ بالسّماعِ ، لأنّ سيبويه صرّحَ بأنّ إعمالَ " إنِ " المخففةِ منقولٌ عنِ الموثوقِ بهم، وأنّ تخفيفَها ينزّلها منزلةَ (لم يكُ) في الإعمال فقال: "وحدّثَنا من نثقُ بهِ أنّه سمعَ من العربِ منْ يقولُ :"إنّ عمراً لَمنطلقٌ" ... وذلك لأنّ الحرفَ بمنزلةِ الفعلِ فلمّا حُذِفَ من نفسهِ شيءٌ؛ لم يُغيَّرْ عملُهُ كما لم يُغيَّرْ عملُ " لم يكُ "، و" لم أُبَلْ " حين حُذِفَ"[5].

وبابُ " إنّ "، و" أنَّ " فيه مسألةُ العطفِ بالواو على محلِّ اسمَيهما فأشارَ الدّولت إلى أنّ الشّرطَ عند البصريّين أنْ يكونَ الخبرُ مذكوراً أو مقدّراً، أمّا الكوفيّون فلم يضعوا ذلك الشّرطَ قال:" وقيلَ إنَّ المفتوحةَ كالمكسورةِ في صحّةِ العطفِ على المحلِ مثل : " إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ " وعلمْتُ أنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ"، ويُشترَطُ في جوازِ العطفِ على الاسمِ بالرّفعِ (معنى الخبر لفظاً) كالمثالِ المذكورِ أو تقديراً، نحو قول الشّاعر[من الوافر]:

وإلّا فاعلموا أنّا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاقِ[6]

أي : إنّا بغاةٌ وأنتم بغاةٌ خلافاً للكوفيين فإنّهم لم يشترطوا معنى الخبر متمسّكين ، بنحو:

و إلّا فاعلموا أنّا وأنتم ... إلخ ، وسيبويه حملَ على تقدير الخبر[7] .

---

[1] -سورة يس 32/36

[2] - سورة هود 111/11

[3] - المخطوط 117/ ظ

[4] - الإنصاف 195

[5] - الكتاب 140/2

[6] -البيت لبشر بن أبي خازم الأسدي ديوانه 165

[7] - المخطوط 117/ و

واستواءُ " إنَّ " و " أنَّ " في العطفِ على محلِّ اسميهما قولُ سيبويه كما ذكرَ ابنُ مالك، والشرطُ في ذلك تقدُّمُ فعلِ العلمِ أو معناهُ قال ابنُ مالك:" ومثلُ " إنّ " و " لكنَّ " في رفعِ المعطوفِ على معنى الابتداءِ " أنَّ " إذا تقدّمَها عِلْمٌ أو معناهُ ، فمعناه كقولهِ تعالى:﴿**وأذانٌ منَ اللهِ ورسولِهِ إلى النّاسِ يومَ الحجِّ الأكبرِ أنَّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُهُ**﴾[1] وصريحُ العلمِ كقول الشاعر :وإلّا فاعلموا أنّا و أنتم بغاةٌ [2]..... تقديرُهُ عندَ سيبويه فاعلموا أنّا بغاةٌ وأنتم كذلك، حملَهُ على التّقديمِ والتّأخيرِ ... فسوّى بين " إنَّ " و " أنَّ " فصحَّ أنَّ من فرّقَ بينهما على الإطلاق مخالفٌ لسيبويه"[3].

وتقييدُ سيبويه ذلك العطفَ بالتقديمِ والتّأخيرِ معناهُ أنّه يمنعُهُ قبل تمامِ الخبرِ ووقوعِهِ، لأنّ الكوفيّين يجيزونَ هذا العطفَ قبلَ تمامِ الخبرِ، فالكسائيُّ يطلقُ جوازَ ذلك في المعربِ والمبني، والفرّاءُ يشترِطُ أن يكونَ اسمُ " إنَّ " وأخواتها مبنيًّاً .

قالَ أبو البركات:" ذهبَ الكوفيّونَ إلى أنّه يجوزُ العطفُ على موضعِ " إنَّ " قبلَ تمامِ الخبرِ، واختلفوا بعدَ ذلكَ فذهبَ أبو الحسن عليُّ بنُ حمزةَ الكسائيُّ إلى أنّه يجوزُ ذلكَ على كلِّ حالٍ، سواءٌ كانَ يظهرُ فيه عملُ " إنَّ " أو لم يظهرْ، وذلكَ نحوُ قولك:" إنّ زيداً وعمروٌ قائمان"، و"إنّك وبكرٌ منطلقان" . وذهبَ أبو زكريا يحيى بنُ زيادٍ الفرّاءُ إلى أنّه لا يجوزُ ذلكَ إلّا فيما لم يظهرْ فيه عملُ إنَّ "[4].

واستضعفَ ابنُ مالكٍ قولي الكسائيّ والفرّاءِ مستدلاًّ بكونِ " إنَّ " وأخواتها نواسخَ ك "كان" وأخواتها فلا فرق بين كونِ معمولاتِها معربةً أو مبنيّةً قال:" وكِلا المذهبين ضعيفٌ؛ لأنّ إنّ وأخواتها قد ثبتَ قوّةُ شبهِها بـ"كان "وأخواتها، فلما امتنعَ بـ " كان " أن يكونَ للجزأينِ إعرابٌ في المحلِّ يخالفُ إعرابَ اللّفظِ يمتنعُ بـ " إنَّ "[5].

ج- 1- اعتمادُ الآبادي على البصريّين والكوفيّين معاً في الاستدراك:

يبدو من شرحِ الدّولت على الكافيةِ أنّه يعادلُ بينَ أقوالِ البصريّين والكوفيّين أحياناً، ففي بابِ الأحرفِ المشبّهةِ بالفعلِ ينقلُ الدّولت عن الفرّاء أنّ " ليت " يجوزُ أن تنصبَ الجزأين فقالَ :" وليت للتمنّي، نحو: ليتَ الشّبابَ يعودُ يوماً، وأجازَ الفرّاءُ "ليتَ زيداً قائماً " بنصبِ الجزأين[6].

فالشّارحُ تركَ الإشارةَ إلى البصريّين في هذِهِ المسألةِ، وكأنّ ذلكَ موافقةٌ منهُ على تقديمِ قولِ البصريّين، لأنّ السّماعَ لا يردُّ قولَ الفرّاء، بل قولُ الكسائي كقولِ الفرّاء لكّنهُ خالفَ الفرّاءَ بأن قدّر" كان " بعدَ "ليت" قال

[1] – سورة التوبة 3/9

[2] –تقدم البيت في الصفحة 5

[3] – شرح التسهيل 2/50–51، وينظر الكتاب 2/155–156

[4] – الإنصاف 185–186

[5] – شرح التسهيل 2/51

[6] – المخطوط 118/ و، وينظر معاني القرآن للفراء 1/410

الخبيصي : " وأجازَ الفرّاءُ " ليتَ زيداً حاضراً" إجراءً لها مُجرى أتمنّى ، ومن حجّتهِ قولُ الشّاعرِ[من الكامل]:

ليتَ الشّبابَ هو الرّجيعَ على الفتى والشّيبَ كان هو البديءُ الأوّلُ [1]

وكذا الكسائي بإضمار " كان "متمسّكاً بقولِ الشّاعر [من الرّجز]:[2].

يا ليتَ أيامَ الصبا رواجعا[3]

فالموازنةُ بينَ قولي الدّولت والخبيصي تدلُّ على أنّ الدّولت يقرُّ بقولِ الفرّاء، أمّا الكسائي فيرَى أنّ المنصوبَ الثانيَ بعد " ليت " خبرُ" كان "، وأنّ خبرَ" ليت " محذوفٌ أي أنَّ الكسائيَّ يخالفُ الفرّاءَ ، واحتجّ أبو حيّانَ لقولِ الكسائيّ بأنَّ الخبرَ مفهومٌ من المعنى فقال: " وإنّما سوَّغوا تأويلَ هذه الأبياتِ على حذف الخبرِ ؛ لأنَّ أخبارَ هذه الحروفِ يجوزُ حذفُها إذا دلَّ عليها المعنى، لأنّها أخبارٌ للمبتدأ في الأصلِ"[4].

وأمّا ابنُ عصفورٍ فتركَ قولَ الفراءِ وقالَ:" وزعمَ الفراءُ أنّ ذلك كلَّهُ لا يجوزُ إلّا في "ليتَ " ولا حجّةَ في شيءٍ من ذلك عندنا "[5].

فالمستنبطُ من قولِ ابنِ عصفورٍ أنّ قولَ الفراءِ متروكٌ عندَهُ بخلافِ الدّولت فإنّهُ نقلَ قولَ الفراءِ مقرّاً له، ولعلّ الدّولت اكتفى بذكرِ قولِ الفراءِ اعتماداً على أنّ المشهورَ عندَ البصريّنَ أنْ يكونَ المنصوبُ الثاني بعد " ليت " حالاً معمولةً للخبرِ المقدّمِ المحذوفِ وهو ظرفٌ أو جملةٌ فعليةٌ ، وهذا قولُ سيبويه فإنّه وجّه قولَ الشّاعر: **يا ليتَ أيامَ الصِّبا رواجعا** بقولهِ:" كأنّه قالَ : يا ليتَ لنا أيامَ الصِّبا، وكأنّه قالَ: يا ليت أيامَ الصِّبا أقبلتْ رواجعَ"[6].

وابنُ الحاجبِ ذو مذهبٍ أقربَ إلى قولِ سيبويه وابنِ عصفورٍ وأبي حيّانَ، فقرّرَ أنّ تقديرَ خبرٍ محذوفٍ أولى ، لأنّ له دليلاً يثبتُهُ ، أمّا تقديرُ" ليت "عاملةً للنصبِ في الجزأينِ بعدها فلم يثبتْ قال:" ومذهبُ البصريّن أولى، إذ قد ثبتَ حذفُ الخبرِ مع إرادتهَ ، وهو عينُ ما حملوهُ عليهِ، وأمّا مذهبُ الفرّاءِ فلم يثبتْ أنّ " ليت " عاملة نصباً في الجزأين "[7].

ومسألةُ " ليت " فيما تقدّم يناظرُها دخولُ " رُبَّ" على الضّميرِ الّذي يليهِ التّمييز، فالدّولت يشرحُ قولَ ابنِ الحاجبِ في الكافيةِ شرحاً يبدو فيه الشّارحُ آخذاً بقولِ البصريّن والكوفيّن قال : " وقد يدخلُ رُبَّ على مضمرٍ، وهذا الضّميرُ نكرةٌ مبهمٌ مميّز بنكرةٍ لإبهامِهِ منصوبةٍ على أنّها تمييزٌ، نحو:" رُبَّهُ رجلاً ليسَ له معادٍ معينٌ "، والضّميرُ مفردٌ مذكّرٌ، نحو:" رُبَّهُ رجلاً"، و"ربَّهُ رجلين"، و"ربَّهُ رجالاً " خلافاً للكوفيّن في مطابقةِ التّمييزِ " فيقولونَ :" رُبَّهُ

---

[1] –لم ينسبه الفراء إلى أحد والبيت في معاني القرآن للفراء 410/1 و 352/2 وشرح التسهيل 9/2

[2] – الشطر في ملحقات ديوان العجاج 306/2

[3] – الموشح 741

[4] – التّذييل والتكميل 32/5

[5] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 419/1

[6] – الكتاب 142/2

[7] – الإيضاح في شرح المفصّل 181/1

رجلاً، ورُبَّهُما رجلين، ورُبَّهُم رجالاً، ورُبَّها امرأةً، ورُبَّهما امرأتين، ورُبَّهنَّ نسوةً "[1].

أمّا ابنُ الحاجبِ فيرَى أنّ المعنى واحدٌ في:" رُبَّ رجلٍ، ورُبَّهُ رجلاً " عند البصريّين، لأنّ صدرَ الكلامِ تقدّمَ فيه ما يُغني عن تحويلِ الضّميرِ إلى مُثنّى أو مجموعٍ، ويرى أيضاً أنّهُ يجوزُ إعمالُ " رُبَّ " في الضّميرِ فقط عندَ الكوفيّينَ من غيرِ حاجةٍ إلى التّمييزِ لكنّه يقوّي قولَ البصريّنَ مُستدِلاً على أنّ أوّلَ الكلامِ يُرشِدُ إلى المقصودِ فبقيَ الضّميرُ موحّداً، وشبّهَ ذلك بالتمييزِ في " نِعْمَ رجلاً " لأنّ المدحَ هنا يتقدّمهُ قرينةٌ تدلُّ على التّمييزِ

قالَ:" وكِلا القولين مُشكِلٌ، أمّا قولُ البصريّين فيلزمهم جواز: رُبَّ رجلٍ كما جازَ: رُبَّهُ رجلاً إذ لا فرقَ بينهما على ما تقرّرَ، وأمّا قولُ الكوفيّين فيلزمهم أن يُجيزوا: رُبَّهُ ورُبَّهما وحدها، ولا حاجةَ إلى هذا التّمييزِ فإنّه مُضمرٌ لمتقدّمِ الذّكرِ .... والأَولى ما قالهُ البصريّون، ويُجابُ عن ذلك الإشكالِ بأنّهُ وإن كانَ مُضمرَاً يُرمَى به من غيرِ قصدٍ فلا بدَّ من أنْ يتقدّمَ ما يُرشِدُ إلى المُفسِّر له، ألا ترى أنّكَ لو قلتَ:" جاءني زيدٌ " فقيلَ : "نِعْمَ رجلاً " كانَ كلاماً مُستقيماً وإن حُكِم بأنّ الضّميرَ الّذي في " نعم " غيرُ مقصودٍ به " زيدٌ " بل مبهمٌ من غيرِ قصدٍ إلى مذكورٍ، ومع ذلك فقد أرشدَ المذكورُ المتقدّمَ إلى حذفِ المخصوصِ الذي هو تفسيرٌ له في المعنى، وكذلك إذا قلتَ :" رُبَّهُ رجلاً" كان الضّميرُ فيه كالضّميرِ في "نعم "بعد تقدُّمِ الذّكرِ"[2].

فهذا الوقوفُ من ابنِ الحاجبِ عند قولِ البصريّنَ والكوفيّنَ في الضّميرِ الذي تدخلُ " رُبَّ" عليهِ لا يظهرُ عند الدّولت في الشّرحِ إنّما أوردَ الدّولت قولَ الفريقين إيرادَ ذي الإقرارِ لهُ.

ثانياً : تتمّاتُ الآبادي لتوجيهاتِ ابنِ الحاجبِ وسواهُ من النُّحاة:

أ- 2- إيرادُ الآبادي قولَ ابنِ الحاجب وغيرِهِ في المسألةِ الواحدةِ:

يعرضُ الدّولت أحياناً قولَ ابنِ الحاجب في الكافيةِ، وقولَ غيره، وهذا التعديدُ في أقوالِ النُّحاةِ في المسألةِ الواحدةِ يحصلُ في تبيينِ مسائلَ لغويةٍ لا يُجمعُ العربُ عليها وإنّما هي لغاتٌ كتشديدِ النّونِ وتخفيفها في اسمي الإشارةِ " ذانِكَ" و" تانِكَ " فابنُ الحاجبِ اكتفى بالإشارةِ إلى تشديدِ نونهما، وأوردَ الدّولت معهُ قولَ المبرّدِ والأندلسي فقال:" و ذانِّكَ و تانِّكَ " النّونُ فيهما بدلٌ من اللّامِ عندَ المبرّدِ، وعوّضَ عن ألفٍ واحدةٍ عند غيرِهِ" مُشدّدتين" حالٌ من ذانِّكَ وتانِّكَ .... ويجوزُ أن يكونَ التّقدير إن كانتا مشدّدتين ....

وقال الأندلسي:لا فرقَ بين تشديدِ النّونِ وتخفيفها قُرباً وبُعداً، والنُّحاةُ فرّقوا وذلكَ عند المبرّدِ "[3].

فالدّولت أشارَ إلى أنّ المبرّدَ يرى أنّ لامَ "ذلكَ وتلكَ " في المفردِ تصيرُ نوناً في المثنّى وتدغمُ النّونُ المُبدلةُ في نونِ المتثنّيةِ، قالَ المبرّدُ:" ومَنْ قالَ في الرَّجلِ " ذلكَ " قالَ في الاثنينِ" ذانِّكَ " بتشديد النون، تُبدَلُ من اللّامِ نوناً،

---

[1] – المخطوط 115/ و – 116/ ظ

[2] -الإيضاح في شرح المفصل 2/143-144

[3] – المخطوط 68/ و– 68/ ظ

وتدغمُ إحدى النّونين في الأخرى"[1].

وقولُ المبرّدِ كأنّهُ قائمٌ على اعتبارِ النُّونِ المُشدّدةِ حرفَ بناءٍ لا حرفَ تثنيةٍ ويقوّي هذا الاستنتاج ما ذهبَ إليه ابنُ الحاجبِ حينَ قالَ :" الوجهُ الآخرُ أنّهُ تشدّدُ نونُها، ولو كانت نونَ التثنيةِ لم تُشَدَّد نونُها ، إذ لا يجوزُ أنْ تقولَ في رَجُلانِ :رَجُلانّ بالتشديد"[2].

وذكرَ الدّولت أيضاً أنّ النونَ المُشدَّدةَ عند غيرِ المبرّدِ عوضٌ عن ألفٍ ومعناهُ أنّ الألفَ في "ذانّكَ و تانّكَ للتثنية أمّا النُّونُ المُشدَّدةُ فهي عوضٌ عن الألفِ المحذوفةِ من "ذا "و "تا" بعدَ تثنيتِهما، ويُوضّحُ ذلكَ ما نقلَهُ ابنُ منظورٍ عن ابنِ بريّ ونصَّهُ :" قالَ ابنُ برّي: منَ النّحويّن ... منْ يقولُ تشديدُ النُّونِ عوضٌ من الألفِ المحذوفةِ من "ذا"[3].

والمستنتجُ من قولِ ابنِ برّي : أنّ تشديدَ النُّونِ جائزٌ إذا كانَ اسمُ الإشارةِ المثنّى في محلِّ الرَّفعِ، أمّا في حالِ النَّصبِ والجرِّ فيُعاملُ معاملةَ المُعربِ، ولذلكَ نصَّ ابنُ الحاجبِ على أنّهُ لا اختلافَ في كونِ (هذان) مبنيّاً على لغةِ منْ يقولونَ (هذان) في حالِ الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ قالَ:" وهذا كلُّهُ على لغةِ من قالَ (هذان) في الرَّفعِ و(هذين) في النَّصبِ والجرِّ، وأمّا منْ قالَ (هذان) في الأحوالِ الثَّلاثةِ كلّها فلا إشكالَ في أنّهُ مبنيٌّ "[4].

وقولُ ابنِ الحاجبِ هذا يناظرُ قولَهُ الذي شرحهُ الدَّولت في الكافيةِ شرحاً اتّبعَ فيه ابنُ الحاجبِ، واكتفى بالإحالةِ إلى أقوالِ النُّحاةِ، لكن ما نقلَهُ الدَّولت من تفريقِ المُبرّدِ بينَ القريبِ والبعيدِ عندَ تشديدِ النُّونِ لم يأخذْ بهِ الرَّضي فقال: "ولمَّا رأى المصنّفُ كثرةَ استعمالِ ذي القربِ من أسماءِ الإشارةِ في موضعِ ذي البعيدِ منها وبالعكسِ لضرْبٍ منَ التَّأويلِ كما ذكرنا خالجَهُ الشَّكُّ في اختصاصِ بعضِها بالقريبِ وبعضِها بالبعيدِ فلم يأخذْهُ مذهباً، ولم يقطعْ بهِ بل أحالهُ على غيرِهِ ... وأقولُ أنا لا أرى بينهم خلافاً في اختصاصِ بعضِها بالقريبِ وبعضِها بالبعيدِ "[5].

وكذلكَ الجوهري لم يُشِرْ إلى البعدِ والقربِ كما فعلَ المبرّد بل ذكرَ أنّ تشديدَ النُّونِ يفيدُ التوكيدَ؛ لأنَّ أسماءَ الإشارةِ مبهمةٌ قالَ: "وتقولُ في التَّثنية :" رأيتُ ذَينِك الرَّجلين، وجاءني ذانِكَ الرَّجلان"، وربَّما قالوا: ذانّكَ بالتَّشديدِ، وإنّما شدَّدوا تأكيداً وتكثيراً للاسمِ لأنَّهُ بقيَ على حرفٍ واحدٍ كما أدخلوا اللَّامَ على ذلكَ، وإنما يفعلون مثلَ هذا في الأسماءِ المبهمةِ لنقصانِها، وتقولُ للمؤنَّثِ: تانِك وتانّك أيضاً "[6].

وتصريحُ الجوهري بأنَّ تثقيلَ نونِ ذانّك وتانّك للتَّوكيدِ يدلُّ على أنّهُ يشبّهُ نونَهما بنونِ المضارعِ والأمرِ عندَ توكيدِهما بالنُّونِ الثَّقيلةِ فلم يُشرْ إلى أنَّ تثقيلَ النّونِ يُرادُ بهِ القربُ أو البعدُ، ولا إلى أنَّ تخفيفَها يُرادُ به ذلكَ، بل

---

[1] – المقتضب275/3

[2] – الإيضاح في شرح المفصل 458/1– 459

[3] – لسان العرب (ذا) حرف الألف اللينة449/15

[4] – الإيضاح في شرح المفصل 459/1

[5] –شرح الكافية للرضي 480/2

[6] – تاج اللغة وصحاح العربية " ذا " 2119/5

الفرقُ بينهما أنَّ التّثقيلَ يفيدُ التّوكيدَ، وهذا الحكمُ يتعلّقُ بأصلٍ تصريفي هو أنّ تكثيرَ اللَّفظِ الموضوعِ لمعنى يتبعهُ تكثيرٌ في المعنى وتمكينٌ لهُ، قال بحرق:" العربُ لا تزيدُ غالباً الحرفَ إلّا لدلالةٍ على معنى زائدٍ لا يدلُّ عليهِ الأصلُ كدلالةِ الهمزةِ في" أكرمتُهُ "، و" أعلمتُهُ "على التّعديةِ، والألفِ في " ضاربتُهُ، و" قاتلتُهُ "على الاشتراكِ في الفاعليّةِ والمفعوليّةِ، والسّينِ في "استغفرَ ربَّهُ " على الطّلبِ، ومعرفةُ هذهِ المعاني أصلٌ مهمٌ جدّاً"[1].

وقولُ بحرق غيرُ بعيدٍ عن تثقيلِ النّونِ في "ذانّكَ" و" تانّكَ "، لأنَّ اسمَ الإشارةِ موضوعٌ للتّمييزِ الأكملِ كما يقولُ الدّسوقي ونصُّهُ : " والتّمييزُ الأكملُ هو ما كانَ بالعينِ والقلبِ فإنّهُ لا تمييزَ أكملُ منهُ، ولا يحصلُ ذلكَ التّمييزُ إلّا باسمِ الإشارةِ "[2].

فالحاصلُ ممّا تقدّمَ أنَّ الدّولت ذكرَ قولَ ابنِ الحاجبِ وغيرِهِ منَ الأئمّةِ في هذهِ المسألةِ ذكراً يدلُّ على أنّ المتكلّمَ لهُ أنْ يُخفّفَ النُّونَ ويثقلَها، والدّليلُ على ذلكَ أنَّ بعضَ القرّاءِ ثقّلَها وآخرون خفّفوها في اسمِ الإشارةِ الّذي للمثنّى، وفي الاسمِ الموصولِ الّذي للمُثنّى أيضاً قال ابنُ الجزري : " واختلفوا في اللّذانِ وهذانِ فقرأَ ابنُ كثير بتشديدِ النُّونِ .... وقرأَ الباقونَ بالتّخفيف"[3].

ب- 2- تقويةُ الآبادي قولَ ابنِ الحاجبِ في مخالفةِ أقوالِ النُّحاة :

يوردُ ابنُ الحاجبِ في الكافيةِ أحياناً قولاً يتبعُ فيه الجمهورَ، ويردُّ قولَ من خالفَهم، ويقومُ الدّولت أيضاً بتقويةِ قولِ ابنِ الحاجبِ، فالمبرّدُ مثلاً يجوزُ عندَهُ جرُّ الضّميرِ بـ"حتى "، وابنُ الحاجبِ يتركُ ذلكَ ويتابعُهُ الدّولت في الشّرحِ فيقول :" وحتى كذلك أي مثلُ " إلى " في كونِها للانتهاءِ، وجاءَ بمعنى" مع " مجيئاً أو زماناً كثيراً، نحو :"أكلتُ السّمكةَ حتى رأسها" أي : مع رأسِها، ويختصُّ بالاسمِ الظّاهرِ فلا يقال : حتّاهُ وحتّاكَ استغناءً عنها بـ" إلى " والأصوبُ التمسُّكُ بالاستعمالِ خلافاً للمبرّدِ فإنّهُ أجازَ دخولَها على المضمرِ أيضاً كـ "إلى"[4].

فقولُ الدّولت ": والأصوبُ التمسُّكُ بالاستعمالِ " فيه نوعُ تقويةٍ لقولِ ابنِ الحاجبِ الّذي تركَ قولَ المبرّد وأوضحَ أنَّ قولَهُ يستلزمُ إجراءَ " حتى " مجرى " إلى " و " على " في قلبِ الألفِ ياءً، وهذا لا حاجةَ إليهِ؛ لأنَّهُ مخالفٌ لطريقةِ العربِ، ولأنَّ " إلى " تُقلَبُ ألفُها ياءً مع الضّميرِ فأغنتْ عن قلبِها في" حتى ".

قال: " لو قالوا حتّاه لأثبتوا مع المضمرِ ألفاً فيما غُيّرت ألف أمثاله إلى الياءِ كقولكَ : عليهِ وإليهِ ولديهِ، وذلكَ كلُّ ألفٍ آخرَ حرفٍ أو اسمٍ غيرِ متمكّنٍ اتصلَ بهِ مضمرٌ، ولو قلبوها ياءً لغيّروا ألفاً، وتغييرها على خلافِ قياسِ أصلِ كلامِهم من غيرِ حاجةٍ لاستغنائِهم عنها بـ" إلى "[5].

---

[1] – فتح الأقفال 135

[2] – شروح التّلخيص 313/1

[3] – النّشر في القراءات العشر 190/2

[4] – المخطوط 114/ و

[5] – الإيضاح في شرح المفصل 138/2

ويحتجُّ الدّولت لابنِ الحاجب أحياناً بالثناءِ عليه من جهةِ تقسيمِ أبوابِ الكافيةِ، فيرى الدّولت أنَّ موالاةَ ابنِ الحاجب بينَ مبحثَي المصدرِ والفعلِ تفيدُ في الجمعِ بين الأبنيةِ المتشابهةِ فقالَ: " المصدرُ " شرعَ في تقسيمٍ آخرَ للاسمِ باعتبارِ كونِهِ متّصلاً بالفعلِ أو غيرَ متّصلٍ بهِ ، وأخّرهُ عن جميعِ تقاسيمِ الاسمِ ليكونَ ذكرُ الأسماءِ المتَّصلةِ بالفعلِ مُتّصلاً بذكرِ الفعلِ، وهذا التلفيقُ أيضاً من لطائفِ هذا الكتاب "[1]

واستعملَ الدّولت لفظَ التلفيقِ ليشيرَ إلى أنَّ غرضَ ابنِ الحاجب أنْ يجاورَ بينَ المصادرِ والأفعالِ لِما بينها من الّتشابهِ، ويدلُّ على ذلكَ تعريفُ الشّريشي للتّلفيقِ ونصُّهُ " التّلفيقُ : ضمُّ شيءٍ لطيفٍ إلى مثلِهِ، ولفَّقتُ الشيءَ تلفيقاً ضممتُ بعضَ أجزائهِ إلى بعض"[2].

والصّلةُ بينَ المصادرِ والأفعالِ أنّ معنى الأفعالِ كمعنى المصادرِ قالَ ابنُ الحاجب في بابِ المصادرِ من كتابِ الإيضاح :" معنى اتّصالها بها أنّها لا تنفكُّ عن معناها، فالمصدرُ اسمُ الفعلِ، واسمُ الفاعلِ اسمٌ لمن قامَ بهِ الفعلُ "[3].

ج- 2- رفدُ الآبادي توجيهاته بكلامِ ابنِ الحاجب والعربِ الفصحاء:

يصطلحُ النُّحاةُ على أنَّ خبرَ " أنَّ " بعد " لو " جملةٌ فعليةٌ فإنْ كان جملةً اسميَّةً فهو شاذٌّ قالَ ابنُ الحاجب :" وقد راعتْ العربُ في خبرِ " أنَّ " ههنا أنْ يكونَ فعلاً إنْ أمكن محافظةً على صورةِ الفعلِ من حيثُ اللّفظِ فيقولونَ "لو أنّ زيداً قامَ قمتُ "، ولا يقولون : "لو أنَّ زيداً قائمٌ قمتُ " فإذا لم يكنْ اغتفروه لأنّه راجعٌ إلى أمرٍ لفظي، واعتبار المعنى أجدر فيقولون:" لو أنّ زيداً أخوك لأكرمتك "[4] ولذلك بيّنَ ابنُ الحاجب أنَّ همزةَ " أنَّ " بعد " لو " يجبُ فتحُها لئلّا تدخل لو " الشرطيّة على جملةٍ اسميّةٍ، فأدواتُ الشّرطِ مختصّةٌ بالدُّخولِ على الأفعالِ قالَ : " فوجبَ الفتحُ ولم يجزِ الكسر؛ لأنه كان يؤدي إلى تحقيقِ الجملةِ الاسميّة بعد حرفِ الشَّرطِ ، وهو فاسدٌ، ألا ترى أنَّك لو قلتَ :" لو زيدٌ قائمٌ لقمتُ " لم يجزْ؛ لأنّ هذهِ الجملةَ اسميّةٌ ، ولا مساغَ فيها لتقديرِ الفعلِ، وإنّما جازَ:" لو زيدٌ قامَ لقمتُ " على أنْ يكونَ زيدٌ فاعلاً لفعلٍ مقدّرٍ دلَّ عليه ما بعدَهُ، فكأنّك قلتَ :" لو قامَ زيدٌ "، وإذا وقعت " أنَّ" وجبَ تقديرها بالاسمِ المفردِ المحذوفِ فعلُهُ"[5].

وذهبَ الدّولت مذهبَ ابنِ الحاجب في شرحِ الكافيةِ، فأوضحَ الدّولت أنَّ وقوعَ خبرِ " أنَّ" اسماً مشتقاً يقتضي تقديرَ خبرها اسماً جامداً موصوفاً بالمشتق، وتبعَ ابنَ الحاجب في أنَّ شذوذَ ذلكَ مغتفرٌ؛ لأنَّه مسموعٌ من الفصحاءِ. قال : " وقوله [من البسيط] :

---

[1] – المخطوط 88/ و

[2] – شرح مقامات الحريري للشريشي 59/3

[3] – الإيضاح في شرح المفصل 602/1

[4] – المصدر السّابق 142/1

[5] – المصدر السّابق 162/2

أكرمْ بها خلَّةً لو أنَّها صدقتْ موعودها أو لَوَ انّ النّصحَ مقبولُ [1]

بصيغةِ الاسمِ محمولٌ على تقديرِكَ "ولَوَ انَّ النُّصحَ أمرٌ مقبولٌ "، فالخبرُ جامدٌ، و" مقبول " صفة لا خبر أو واردٌ على قولِ البعضِ، وفيه أنّهُ حينئذٍ يكونُ من بابِ ضعفِ التّأليفِ بمخالفةِ الجمهور، وفيه أنَّ الكلامَ الواردَ قبلَ وضعِ قاعدةِ النَّحو من العربِ الموثوقِ بعربيّتهم لا يكونُ ضعيفاً ولا ممتنعاً وإنْ خالفَ الجمهور أو الكلَّ بل شاذّاً "[2].

وقولُ الدّولت يدلُّ على أنَّ الكلامَ الفصيحَ يجوزُ أن يندَّ عمَّا أجمعَ النُّحاةُ عليهِ من القواعدِ فيضعونَهُ تحتَ حكمِ الشَّاذِّ، ولذا تعدّدتْ أقوالُهم في إعرابِ " أنَّ" وصلتِها بعد " لو " هنا، فيجوز أنْ يكونَ فاعلاً لـ" ثَبَتَ"، ومبتدأً محذوفَ الخبرِ، ومبتدأ أغنى طولُ الكلامِ عن خبرِهِ، فلا حاجةَ للقولِ بأنَّ خبرَهُ محذوفٌ قال ابنُ هشام :" اختُلِفَ في " أنَّ" وصلتِها بعد "لو" في مثلِ هذا البيتِ .... على ثلاثةِ مذاهبَ، أحدُها: أنّها فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ: ثبتَ، والدالُّ عليه " أنَّ" فإنّها تعطي معنى الثُّبوت، وهذا قولُ الكوفيّين والزّجّاجِ والزّمخشري...والثّاني: أنّهُ مبتدأ محذوفُ الخبرِ وجوباً كما يُحذَفُ بعد "لولا" كذلكَ نقلَهُ ابنُ هشام عن أكثرِ البصريّين ، والثّالثُ: أنّه مبتدأ لا خبرَ لهُ أصلاً اكتفاءً بجريانِ المُسندِ والمُسندِ إليهِ في الذّكرِ مع الطُّولِ نقله ابنُ عصفور عن البصريّين، وزعم أنّه لا يحفظ عنهم غيره، والرّابع : أنَّه يجوزُ هذا ويجوزُ كونهُ فاعلاً قاله المبرد "[3].

فهذا المثالُ شاهدٌ على أنَّ الشّاذَّ المنقولَ عن فصحاء العربِ ليس مهملاً ولا خطأً، بل هو ملحقٌ بغيرِهِ ممّا لهُ حكمٌ ثابتٌ ومشبه به في حكمٍ لا تعارضَ فيه بينهما، وهذا ما يظهرُ في إعرابِ المصدرِ المؤوّلِ بعد " لو " فهو مستثنىً من الإجماعِ فيه على قولٍ واحدٍ في قواعد النّحويّن.

د-2- تكميلُ الّدولت لاختياراتِ ابنِ الحاجب في التّوجيهِ النّحوي:

يأخذُ الدّولت أحياناً بقولِ ابنِ الحاجب في تقليبِ وجوهِ المسألةِ النَّحويّةِ، ومن ذلكَ استتارُ الضّميرِ المرفوعِ وبروزه بعدَ العاملِ فيه فمثلاً قالَ ابنُ الحاجب : " فالمرفوعُ المتّصلُ خاصّةً يستترُ في الماضي للغائبِ والغائبةِ، والمضارعِ للمتكلّمِ مُطلقاً والمخاطبِ والغائبِ والغائبةِ، وفي الصّفةِ مُطلقاً "[4]

وشرحَ الدّولت قولَ ابنِ الحاجب " وفي الصّفةِ مُطلقاً " فقال:(و) يستتر (في الصّفة) استتاراً (مطلقاً)، أو زماناً مُطلقاً سواءٌ كان واحداً، أو مثنّى، أو مجموعاً مذكّراً أو مؤنّثاً، نحو: زيدٌ ضاربٌ، والزّيدان ضاربان، والزّيدون ضاربون، وهندٌ ضاربةٌ، والهندان ضاربتان، والهنداتُ ضارباتٌ، والألفُ والواو، وحرفُ التّثنية والجمعُ ليستا

---

[1] – كعب بن زهير ديوانه 7

[2] – المخطوط 123/و

[3] – شرح بانت سعاد 123-125

[4] –شرح الرضي على الكافية 426/2

بضميرين بدليلِ تغييرهما بالعامل "[1].

والمرادُ بالصّفةِ هنا: الاسمُ المشتقُّ، والضّميرُ المستترُ فيها في محلِّ الفاعلِ، لكن خفاءُ الضّميرِ فيها ليس لازماً بل يجوزُ أن يبرزَ وينفصلَ قالَ ابنُ الحاجب :" ومن غيرِ اللّازمِ ما يستكنُّ في الصّفاتِ .... فإذا جرتْ الصّفةُ على غيرِ من هي له جاءَ ضميرُ الفاعلِ منفصلاً، ولا يكونُ متّصلاً، ويكونُ ذلكَ في الأخبارِ والصّفاتِ والأحوالِ والموصولاتِ بالألفِ واللّامِ، فمثالُ الأخبارِ قولُكَ :هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي، ومثال الصّفاتِ : مررتُ برجلٍ ضاربُهُ أنا، ومثالُ الأحوالِ: ركبتُ الفرسَ طاردَهُ أنا، ومثالُ الموصولاتِ بالألفِ واللّامِ : الفرسُ الرّاكبُهُ هو "[2].

فالضّميرُ في الأمثلةِ الّتي ذكرَها ابنُ الحاجبِ هنا منفصلٌ، وفي الأمثلةِ التي ذكرَها الدّولت مستترٌ، ويدلُّ ذلكَ على أنّ انفصالَ الضّميرِ لا بدَّ منهُ أحياناً، وأبانَ ابنُ الحاجبِ شرطَ ذلك الإبرازِ بقولهِ في الكافية: " ولايسوغُ المنفصلُ إلا لتعذّرِ المتّصلِ .... بكونهِ مُسنداً إليهِ صفة جرتْ على غيرِ مَنْ هي لهُ مثلُ ... هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي"[3].

وأوضحَ الدّولت أنَّ ابنَ الحاجب اختارَ مثالَ : "هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي"؛ ليشيرَ إلى أنَّ فاعلَ (ضاربتُهُ) هو الضّميرُ المنفصلُ العائدُ إلى الضّاربيّةِ الواقعةِ على زيدٍ، واسمُ الفاعلِ صفةٌ للمبتدأ (هند) لأنّها الضّاربةُ أي الّتي قامتْ بالضّربِ، وتابعَ الدّولت ابنَ الحاجب في اختيارِهِ لهذا المثالِ ؛لأنّهُ لا لَبْسَ فيهِ قالَ الدّولت: " وهندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي " مثالُ الضّميرِ الّذي أُسنِد إليه صفة جرَتْ على غيرِ مَنْ هي لهُ، فإنّه أُسنِد إليه الضّاربيّةُ الجاريةُ على زيدٍ حيثُ وقعتْ خبراً له، وهي صفة لـ " هند "حيث قامَ الضّربُ بها، واختارَ بالتّمثيلِ صورةَ عدمِ اللَّبْسِ ليستدِلَّ بهِ على صورةِ اللَّبْسِ بخلافِ ما لو عكس"[4].

فالدّولت متابعٌ لابنِ الحاجبِ في هذا المثالِ الّذي يجبُ فيهِ إبرازُ الضّميرِ، إذ يرى النّحويّونَ أنَّ انفصالَ الضّميرِ المرفوعِ في مثلِ ذلكَ يعودُ إلى ضعفِ اسمِ الفاعلِ في العملِ بخلافِ الفعلِ فإنّه قويٌّ، فلمّا جاءَ " زيدٌ " هنا مذكّراً موصوفاً باسمِ فاعلٍ للمؤنّثِ وجبَ بروزُ الضّميرِ، فلو وقعَ فعلٌ في موضعِ اسمِ الفاعلِ هنا لاستُتِر فيهِ ضميرُ الفاعلِ ولو وُصِفَ بالفعلِ فيُقال مثلاً: " هندٌ زيدٌ تضربُهُ " ولا يُقال : تضربُهُ هي، وأبانَ ابنُ يعيش ذلكَ لكنّهُ ذكرَ مثالاً جاءَ فيهِ الموصوفُ مؤنّثاً واسمُ الفاعلِ الجاري على غيرِ مَنْ هو لهُ مذكّراً فقال :" واعلمْ أنّ اسمَ الفاعلِ ينقصُ عن الفعلِ بثلاثةِ أشياءَ أحدُها: ما تقدّمَ من قولِنا أنَّ اسمَ الفاعلِ لا يعملُ أو يعتمدَ على كلامٍ قبلهُ، والفعلُ يعملُ معتمداً وغيرَ معتمدٍ لقوتهِ، الثاني: أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا جرى على غيرِ من هو لهُ برزَ ضميرهُ، نحو قولكَ: زيدٌ هندٌ ضاربُها هو، فزيدٌ مبتدأ، وهند مبتدأ ثانٍ، وضاربها خبر هند، والفعلُ لزيدٍ فقد جرى على غيرِ من هو لهُ

[1] – المخطوط 63/ظ

[2]– الإيضاح في شرح المفصّل 445/1–446

[3] – شرح الرّضي على الكافية 427/2

[4] – المخطوط 64/ظ

فلذلكَ برزَ ضميرُهُ ، وخلا اسمُ الفاعلِ من الضَّمير... و لو كانَ فعلاً لم يبرزِ الضميرُ، وكنتَ تقول: زيدٌ هندٌ يضربها، فيكونُ في (يضربها) ضميرٌ مستكنٌّ مرفوعٌ، و(ها) المفعول، لأنَّ الأفعالَ أصلٌ في اتصالِ الضمير بها"[1].

هـ- 2- اجتهادُ الدَّولت في إيضاحِ ما يذهبُ إليهِ ابنُ الحاجب:

يسلكُ الدَّولت في شرحِ الكافيةِ أحياناً مسلكاً يناقشُ فيهِ ابنَ الحاجبِ طوراً، ويجاريهِ في قولهِ طوراً آخر، فيبدو الدَّولت ذا قولينِ في مسألةٍ واحدةٍ، أحدُهما فيه نظرٌ فيما يذهبُ إليهِ ابنُ الحاجب، والآخرُ فيهِ اتباعٌ وإيضاحٌ لما يراه ابنُ الحاجب، ويظهرُ ذلكَ بجلاءٍ في شرحِ الدولت لِمَا يتعلقُ بشرطِ الفاعلِ في بابِ نِعْمَ و بئسَ، قال:"(وشرطُهما) أي شرطُ "نعم وبئس "(أنْ يكونَ الفاعلُ معرَّفاً باللام) للعهدِ الذّهني، وهي لواحدٍ غيرِ معيَّنٍ ابتداءً، ويصيرُ معيَّناً بذكرِ المخصوصِ بعده، ويكونُ الكلامُ بعدهُ على وجهِ الإجمالِ والتفصيلِ، وليستِ اللامُ لاستغراقِ الجنسِ كما ذهبَ إليهِ أبو علي، ولا للإشارةِ إلى ما في الذهنِ من الماهيَّةِ كما قالَ المصنِّفُ، لامتناعِ حملِ زيدٍ عليهِ في الصُّورتينِ، اللهمَّ إلا أنْ يعتبرَ الحَمْلَ على التجوُّزِ والمبالغةِ كما في، نحو: أنتَ الرجلُ كلُّ الرَّجلِ، وزيدٌ كلُّ الرجلِ، وزيدٌ كلُّ جنسِ الرجالِ"[2].

فالدّولت يقفُ هنا أولاً عندَ قولِ ابنِ الحاجب والفارسي، فأمَّا الفارسيُّ فيجعلُ الألفَ واللَّامَ في فاعلِ "نِعْمَ وبئس" من، نحو: نعم الرَّجلُ عبدُ اللهِ، وبئستِ المرأةُ هندٌ بمنزلةِ النكرةِ التي تتعرَّفُ بالمخصوصِ بالمدحِ أو الذَّمِّ بعدها فقال:" فأمَّا الرواجعُ إلى المبتدأِ فإنَّ الرَّجلَ لمَّا كانَ شائعاً ينتظمُ الجنسَ ويجمعهُ كانَ عبدُ

وأمَّا ما ذكرَهُ الدَّولت من أنَّ ابنَ الحاجب يجعلُ الألفَ واللَّامَ في فاعلِ نِعْمَ وبئسَ دالَّةً على الماهيّةِ فمعناهُ أنَّ الألفَ واللامَ يدلاَّنِ على شيءٍ معهودٍ في الذِّهنِ أي غيرِ مجهولٍ، قالَ ابنُ الحاجب:" لمَّا قصدوا إلى مقصودٍ معهودٍ في الذِّهنِ كانَ اسمُ الجنسِ الَّذي لهُ شمولٌ في المعنى فكما يصحُّ أن يقومَ اسمُ الجنسِ مقامَ الضَّميرِ صحَّ أنْ يُقامَ الاسمُ باعتبارِ المعقولِ في الذِّهنِ مقامَ الضمير[3].

فالدَّولت تركَ قولَي الفارسي وابنِ الحاجب معلِّلاً ذلكَ بأنَّ التعريفَ في فاعلِ "نعم و بئسَ" بالألفِ واللَّامِ ليسَ حقيقياً كاسم العلمِ، والدَّولت في ذلكَ متابعٌ للرَّضي الَّذي ردَّ على ابنِ الحاجبِ بأنَّ الماهيَّةَ المستفادةَ من هذا التعريفِ كالماهيَّةِ المستفادةِ من الاسمِ المجرَّدِ من الألفِ واللَّامِ قالَ الرضيُّ:" فتبيَّنَ بما ذكرنا أنَّ قولَ المصنفِ

[1] – شرح المفصل 80/6

[2] –المخطوط 112/ظ– 113/و

[3] – الإيضاح في شرح المفصل 92/2

في نحو قولكَ:" اشربِ الماءَ واشترِ اللحمَ"، وقولهُ تعالى:﴿أنْ يأكلهُ الذئبُ﴾[1] أنَّ اللامَ إشارةٌ إلى ما في ذهنِ المخاطبِ من ماهيَّةِ الماءِ واللَّحمِ والذِّئبِ ليس بشيءٍ، لأنَّ هذه الفائدةَ يقومُ بها نفسُ الاسمِ المجرَّدِ عن اللَّامِ، فالحقُّ أنَّ تعريفَ اللَّامِ في مثلهِ لفظيٌّ كما أنَّ العلَميةَ في نحو أسامةَ لفظيةٌ"[2].

ولذلكَ أوضحَ الرضيُّ أنَّ القياسَ تنكيرُ فاعلِ نعمَ و بئسَ لأنهُ في المعنى خبرُ المخصوصِ بالمدحِ أو الذمِّ، فقالَ:" وكانَ الأصلُ تنكيرَ فاعلِ نعمَ وبئسَ؛ لأنَّهُ من حيثُ المعنى خبرُ المبتدأِ الَّذي هو المخصوصُ كما يجيءُ، فكانَ القياسُ أنْ يُقالَ: نِعْمَ رجلٌ زيدٌ، ونِعْمَ رجلانِ زيدانِ، ونِعْمَ رجالٌ زيدونَ، إذ معنى : نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ : زيدٌ رجلٌ جيِّدٌ"[3].

ولمَّا قالَ الدَّولت في الوجهِ الآخر:" اللَّهمّ إلا أنْ يعتبرَ الحمْلَ على التجوُّزِ والمبالغةِ..." دلَّ ذلكَ على أنَّهُ كالموافقِ لابنِ الحاجبِ، لكنَّ الرضي أبطلَ هذا الوجهَ مستدِلاً بانتفاءِ التَّصريح بلفظِ (كلٍّ) بعد نعمَ وبئسَ أي أنَّهُ لم يردْ فيه سماعٌ قالَ:" واعلمْ أنَّ اللامَ في، نحو: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ ليستْ للاستغراقِ الجنسيّ كما ذهبَ إليهِ أبو علي وأتباعُهُ لمَا ذكرنا في بابِ المعرفةِ أنَّ علامةَ المعرَّفِ باللامِ الجنسيةِ صحةُ إضافةِ (كلٍّ) إليهِ كما في قولهِ تعالى:﴿إنَّ الإنسانَ لفي خسرٍ﴾[4] ولا يصحُّ أنْ يقالَ : نعمَ كلُّ الرجلِ زيدٌ و كيفَ يكونُ زيدٌ كلَّ الرِّجالِ فإنْ قلتَ بل هذا على سبيلِ المجازِ والمبالغةِ كما تقولُ أنتَ الرجلُ كلُّ الرَّجُلِ قلتُ امتناعُ التَّصريحِ في مثلِ هذا، بنحو: نعمَ كلُّ الرَّجل يدلُّ على أنَّهُ لم يقصدْ به ذلك المعنى"[5] .

وإبطالُ الرَّضي لِما ذهبَ إليهِ الدَّولت من حمْلِ المدحِ والذَّمِّ على المجازِ والمبالغةِ إذا كانَ الفاعلُ معرَّفاً بالألفِ واللامِ يؤيّدُهُ ما نصَّ عليهِ ابنُ مالكٍ منِ امتناعِ التَّوكيدِ المعنوي في فاعلِ نعمَ و بئسَ لأنَّهُ يضادُّ إرادةَ العمومِ، أي أنَّ التَّوكيدَ المعنوي يفيدُ الخصوصَ لا العمومَ، والمدحُ أو الذمُّ يستلزمانِ إرادةَ العمومِ و الشمولِ، لكنِ التَّوكيدُ اللفظيُّ جائزٌ فيهما، وكذلكَ النَّعتُ إنْ لم يقصدْ بالنَّعْتِ الخصوصُ، أي إذا وُصِفَ فاعلُ نعمَ وبئسَ فالمعنى المرادُ من الوصفِ إفادةُ الجمعِ لأكملِ الخصالِ المحمودةِ أوِ المذمومةِ. قالَ ابنُ مالك:" ولا يؤكَّدُ فاعلُ نعمَ و بئسَ توكيداً معنوياً باتفاقٍ، لأنَّ القصدَ بالتَّوكيدِ المعنوي رفعُ توهُّمِ إرادةِ الخصوصِ بما ظاهرهُ العموم، أو رفعُ توهُّمِ المجازِ بما ظاهرهُ الحقيقةُ ، وفاعلُ نعمَ وبئسَ في الغالبِ بخلافِ ذلكَ؛ لأنَّهُ قائمٌ مقامَ الجنسِ إنْ كانَ ذا جنسٍ، أو مؤوَّلٌ بالجامعِ لأكمل خصال المدحِ اللائقةِ بمسمَّاهُ إن كانَ فاعلَ نعمَ، وبالجامعِ لأكمل خصالِ الذمِّ إن كانَ

[1] – سورة يوسف 13/12

[2] – شرح الكافية للرضي 236/3

[3] – المصدر السّابق 243/4

[4] – سورة العصر 2/103

[5] – شرح الكافية للرضي 240/4

فاعلَ بئس، والتَّوكيدُ المعنويُّ منافٍ للقصدينِ، فاتُّفِقَ على منعهِ، وأمَّا التَّوكيدُ اللفظيُّ فلا يمتنعُ، لكَ أنْ تقولَ: نعمَ الرَّجُلُ الرجلُ زيدٌ، وأمَّا النَّعتُ فلا ينبغي أن يُمنَعَ على الإطلاقِ، بل يُمنَعُ إذا قُصِدَ به التَّخصيصُ مع إقامةِ الفاعلِ مقامَ الجنسِ ؛لأنَّ تخصيصَهُ حينئذٍ مُنافٍ لذلكَ القصدِ، وأمَّا إذا تُؤُوِّلَ بالجامعِ لأكملِ الخصالِ فلا مانعَ من نعتهِ"[1].

وهذا التَّوضيحُ منِ ابنِ مالكٍ لمَا يُشترَطُ في فاعلِ نعمَ وبئسَ يشرحُ ما قالهُ الدَّولت في العمومِ، وما نقلهُ الدَّولت أيضاً عن أبي علي وابنِ الحاجب، فما أشارَ إليهِ ابنُ مالكٍ من رفعِ توهُّمِ إرادةِ الخصوصِ يأخذُ طرَفاً من رأي أبي علي في تقديرِهِ فاعلَ نعمَ وبئسَ مُفيداً لاستغراقِ الجنسِ أو النوعِ؛ أي مفيداً للعمومِ التامِّ كتمامِ العمومِ في النَّكرةِ المحضةِ، ثم إنَّ امتناعَ التَّوكيدِ المعنوي دليلٌ يثبتُ معنى الشُّمولِ في فاعلِ نعمَ وبئسَ، فلو جازَ التَّوكيدُ المعنويُّ لأصبحَ العمومُ ذا تخصيصٍ واقتصارٍ على شيءٍ بعينه، لكنَّ الدَّولت قدَّمَ قولَ ابنِ الحاجب على قولِ الفارسي، لأنَّ ابنَ الحاجبِ لم يجعلِ التعريفَ لفاعلِ نعمَ وبئسَ باللَّام دالاً على الاستغراقِ كما فعلَ الفارسيُّ بل دالاً على المُستقِرِّ في الذِّهنِ من المعرفةِ المُتعلِّقةِ بالفاعلِ المرفوعِ بعدَ نعمَ وبئسَ، وعلى ما لذلكَ المرفوع من صفاتِ المدحِ أو الذَّمِّ؛ لأنَّ مقامَ الكلامِ فيهما يقتضي استعمالَ الكلامِ في معنى إرادةِ التَّمام في المدحِ أو الذمِّ.

[1] – شرح التسهيل 3/9– 10

***نتائجُ البحثِ:**

يتبيّنُ ممَّا تقدّمَ الآتي :

– اعتمدَ الدّولت آبادي على إجماعِ النّحويّن في استدراكاتهِ على ابنِ الحاجب فاتّخذَ إجماعَهم طريقاً ناقشَ فيه أقوالَ ابنِ الحاجب فأضافَ إليها أو جبَرَ ما وجده من عدمِ الكمالِ أحياناً .

– اتَّخذَ الدَولت أقوالَ البصريّين والكوفيّن دليلَهُ في إيضاحِ ما في الكافيةِ من قواعد النَّحو، وهذا دأبُ النّحويّن لأنَّ أقوالَ البصريّن والكوفيّن يشرحُ بعضَها بعضاً .

– بدا عند الدّولت التوفيقَ بين قواعد النُّحاة والكلام الفصيح توفيقاً لم يكثرْ فيه من المناقشةِ لأنَّهُ وضعَ شرحاً متوسّطاً للكافيةِ لم يجعله من المطوّلاتِ ولا من المختصراتِ.

– لا يفتأ الدَّولت في شرحهِ للكافيةِ يستعملُ جملاً تتنزَّلُ منزلةَ التنبيهِ على ما وجدهُ في متنِ الكافيةِ منِ اختياراتٍ لابنِ الحاجبِ رآها الدَّولت كلاماً يستحقُّ التَّوقفَ والإجابةَ عمَّا فيه منِ التباسٍ يجوزُ أن يصادفهُ المتعلمونَ للكافيةِ وشرحها، ذلكَ أنَّ دأبَ الشُّراحِ لمتونِ النَّحو والصرفِ أنْ يضمّنوا شروحَهمُ الكثيرَ من التَّبيينِ الذي يزيدونَ بهِ على ما قالهُ أصحابُ المتونِ، أو يَدَعونَ ما يوقنونَ أنَّه لا جدوى من إيرادهِ، أو لا وضوحَ فيه لأفهامِ الذينَ سيتعلمونَ تلكَ المتونَ، وهذا ما تمتلئُ به كتبُ أئمةٍ آخرينَ غيرِ الدَّولت كشرحَي ناظر الجيشِ، وأبي حيانَ لكتابِ التَّسهيلِ الذي صنَّفهُ ابنُ مالكٍ، وشرحِ الرَّضي لشافيةِ ابنِ الحاجبِ في علم التصريفِ.

– تظهرُ السّمةُ التعليميةُ في شرحِ الدّولت للكافيةِ؛ لأنَّ ابنَ الحاجبِ وضعَ متنَ الكافيةِ وضعاً مختصراً لغايةٍ تعليميةٍ هي تيسيرُ الحفظِ لقواعدِ النحو بأقلِّ الألفاظِ، واختيارُ الدّولت للكافيةِ في هذا الشّرحِ ظاهرُ الدّلالةِ على أنَّ مثلَ هذه المصنّفاتِ موضوعةٌ لتفهيمِ المتعلّمينَ نحوَ اللغةِ العربيةِ وطرقَ البيانِ فيها، واستدراكاتُ الدولت لا يبغي فيها إلا تخليصَ التّعليمِ للكافيةِ من كلِّ ما يعكّرُ انتفاعَ المتعلّمينَ بها، ذلكَ أنَّ مثلَ هذه الشّروحِ في النّحوِ وغيرِهِ من علومِ العربيَّةِ يضعُها أصحابُها بعد مدّةٍ طويلةٍ في التّعليمِ وفي الحفظِ لمتونٍ أخرى في النّحو والصرفِ والبلاغةِ، ذلكَ أنَّ هذه العلومَ لا بدَّ منها للولوجِ إلى تعلُّمِ البيانِ العربيِّ الصحيحِ، وابنُ الحاجبِ إمامٌ في هذه الأبوابِ كغيرِهِ من أئمةِ العلمِ بالعربيةِ وكذلك الدّولت سائرٌ على خُطا ابن الحاجبِ وغيرِهِ في شرحه للكافية.

– يتراءى في شرحِ الدّولت التقوية لمذهبِ ابنِ الحاجبِ، والتقديمُ لقولهِ على قولِ غيرِهِ من النحويينَ، فالمبردُ أجازَ أنْ يقالَ حتَّاهُ وحتَّاكَ بإعمالِ (حتى) في ضمير الغائبِ وكافِ الخطابِ، وهو قياسٌ محضٌ لا يعضدُهُ سماعٌ واستعمالٌ؛ لأنَّ المبرّدَ شبّهَ (حتى) ب(إلى) في جرِّ الضَّمائرِ، ورأى الدّولت أنَّ الأَصوبَ الاقتصارُ على إعمالِ (حتى) في الاسم الظاهرِ لأنَّ السماعَ وردَ بهِ وأثبتَهُ، والسَّماعُ دليلُ القياسِ فإنِ انتفى بطلَ القياسُ وانكسرَ، وقولُ الّدولت في هذه المسألةِ ونظائرِها يدلُّ على أنَّهُ لا يخرجُ عن طريقةِ ابنِ الحاجبِ في ذكرِ ما تختصُّ به بعضُ

الأبوابِ من أحكامٍ كاختصاصِ (حتى) بجرّ الاسم الظاهرِ وحصرِ عملها فيهِ على نحوِ ما وردَ في المسموعِ أي في النصّ المنقولِ عن العربِ الفصحاءِ نقلاً لا مراجعةَ في صحتهِ إذِ الاحتكامُ إلى القياسِ ادّعاءٌ لا نصَّ فيهِ ولا يقينَ في التسليمِ به.

– استدراكاتُ الدّولت على ابنِ الحاجبِ تنفعُ كثيراً في تعلُّمِ المفاضلةِ بينَ أقوالِ النحاةِ، والاعتناءُ بهذا الشرحِ وأمثالهِ في تلقينِ النَّحوِ العربيّ يفيدُ في تعلُّمِ العربيةِ إفادةً لا ريبَ فيها، لأنَّ العلماءَ اخترعوا هذه المتونَ لحفظها من قبلِ المتعلّمين للعربيةِ، والذي يحفظها منهم ينتقلُ إلى شرحها فيصبحُ المتعلّمُ حافظاً للشرحِ أيضاً لأنهُ يُلحِقهُ بالمتنِ المحفوظِ قبلَ الشرحِ، وهذا غرضُ الدَّولت من هذا الشرحِ، فمن كانَ من المتعلّمينَ أهلاً لتوسيعِ الحفظِ يزيدُ على الشرحِ التعدُّدَ في أقوالِ النحاةِ إن كانتْ لهم أقوالٌ في مسألةٍ من المسائلِ، ويكثرُ حصولُ ذلك التّعدُّدِ في المعاني التي يحتملُها إعرابُ الكلامِ العربي الفصيحِ، فالفاءُ مثلاً يُستغنى عنها في جوابِ الشرطِ المنفيّ بـ(لم) كقولنا: إنْ أتيتني لم أخرجْ، وإنْ أحسنتَ إليَّ لم أذهب؛ لأنَّ جوابَ الشرطِ ماضٍ في المعنى، والشَّرطُ في العربيةِ موضوعٌ للمستقبلِ، فإنِ اقترنَ الجوابُ بـ(قد) لفظاً أو تقديراً لزمَ وجودُ الفاءِ الرابطةِ لأنهُ ماضٍ محقَّقُ الوقوعِ لا يؤثّرُ فيه الشرطُ، أي يسهّلُ اللفظُ بـ(قد) أو التقديرُ لها وقوعَ الماضي المحقَّقِ جواباً للشرطِ، أي ينتفي بها التناقضُ بين معنى المستقبلِ في الشرطِ ومعنى الماضي المحقَّقِ فإنْ كانَ جوابُ الشرطِ فعلاً جامداً، أو دعاءً أُستُغنِيَ عن (قد) وكلُّ ذلكَ مفصَّلٌ في الكافيةِ وشرحِ الدولت وغيرِهِ لها، وفي غيرِ الكافيةِ من متونِ النحو، فكلّما رسخَ الحفظُ لمتنِ الكافيةِ زادتْ قدرةُ المتعلّمِ على تقديمِ قولٍ لنحويٍّ على قولٍ آخرَ له أو لغيره من النحاة، والنَّظرُ في استدراكاتِ الدَّولت على ابنِ الحاجب مثالٌ على ذلك.

ثبت المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم

- الأعلام للزّركلي، دار العلم للملايين، ط15، أيّار/مايو2002م.

- الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمّى بـ(نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنّواظر) للحسني الطّالبي، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط1، 1420هـ،1999م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، دار الجيل ، بيروت، 1982 م.

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1996م.

- الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب، تحقيق: الأستاذ الدّكتور إبراهيم عبد الله، دار سعد الدّين، دمشق، ط1، 1425هـ- 2005م.

- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة بمصر 1329هـ.

- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين .

- التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

- ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة ، دمشق ، ط1، 1379هـ- 1960م.

- ديوان العجاج، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس ، دمشق

-شرح بانت سعاد لابن هشام الأنصاري، تحقيق سناء الريس، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1428هـ- 2008م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة الهداية، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ- 2008م

- شرح التّسهيل لابن مالك، تحقيق: الدّكتور عبدالرّحمن السّيّد والدّكتور محمّد المختون، هجر للطّباعة، القاهرة، ط1، 1990م.

- شرح الجُمل لابن عصفور، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح عالم الكتب ، بيروت، ط1، 1999م.

-شرح ديوان كعب بن زهير للسكري ، دار الكتب المصرية، القاهرة 1369هـ- 1950م.

- شرح الكافية للرّضي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر منشورات جامعة بنغازي، ط2، 1996م.

- شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.

- شرح مقامات الحريري للشريشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1412هـ-

1992م.

– شروح التلخيص وهي مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح ومواهب الفتاح وعروس الأفراح وفي الهامش كتاب الإيضاح للقزويني وحاشية الدسوقي على السعد، البابي الحلبي.

– غاية النّهاية في طبقات القرّاء لابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، د.ط،1351هـ. ج. برجستراسر.

– فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال لمحمد بن عمر بحرق، تحقيق: مصطفى نحاس، جامعة الكويت، 1413هـ– 1992م.

– كتاب سيبويه تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت، ط1، 1411هـ– 1991م.

– كشّاف اصطلاحات الفنون لمحمد علي التّهانوي، مكتبة لبنان ناشرون ط1 1996م.

– كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، النّاشر: مكتبة المثنّى – بغداد، د.ط،1941م.

– لسان العرب لابن منظور، دار إحياء التراث العربي ، ط1، 1408هـ– 1988م.

– مخطوط شرح الدّولت آبادي على كافية ابن الحاجب.

– معاني القرآن للفرّاء، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط3، 1422هـ– 2001م.

– معجم المؤلّفين لعمر رضا كحّالة، مكتبة المثنّى، بيروت دار إحياء التّراث.

– معجم المفسّرين (من صدر الإسلام وحتّى العصر الحاضر) لعادل نويهض، مؤسّسة نويهض الثّقافيّة للتّأليف والتّرجمة والنّشر، بيروت– لبنان، ط3، 1409هـ–1988م.

– مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر ط5، 1979م.

– المقتضب للمبرّد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب ، بيروت.

– الموشّح على كافية ابن الحاجب للخبيصي، تحقيق: الأستاذ الدكتور عصام الكوسى، وزارة الثقافة، دمشق، 2017م.

– النَّشر في القراءات العشر لابن الجزري، قدم له جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ط1.

– هديّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين لإسماعيل الباباني، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في

مطبعتها البهيّة استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التّراث العربي بيروت– لبنان، د.ط، د.ت

– الوافي بالوفيات للصّفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التّراث–بيروت، د.ط، 1420هـ– 2000م.

– وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان لابن خلّكان، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر بيروت، د.ط،1900. العربي– بيروت، د.ط، د.ت